

دراسة اثر العولمة على المديونية الخارجية في الاقطار العربية

أ.م. محمد

أ.م.د. ماهر صبري درويش*

حميد راضي**

المستخلص:-

ان ظاهرة العولمة التي تظهر امام البلدان النامية العديد من التحديات الخارجية والداخلية منها , فهي لاتستطيع الاندماج في تيارات العولمة والاستفاد من ايجابياتها بسبب ان هناك عدم تكافؤ بين الجانبين فأعباء المديونية الخارجية للدول النامية اخذه في التزايد واثار انعكاسها على الموازنة العامة فضلا عن انخفاض حجم رأس المال في تلك البلدان مما سيؤدي بالنتيجة الى عدم مسايرتها للتجارة الخارجية العالمية بسبب عدم تعريف فائض الانتاج وستجد هذه البلدان نفسها في تبعية الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

Abstract:

Globalization phenomena has been faced a great challenges internally and externally. As such the developing countries can not easily involved in globalization or at least utilizing impact on such problem which faces developing countries as following:

- There is a high debt burdens in the financial capabilities of developing countries.
- The impact of high rate inflation on the economy of the developing countries.

*استاذ مساعد/ الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد/قسم ادارة الاعمال

** استاذ مساعد/ الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد/قسم ادارة الاعمال

مقبول للنشر بتاريخ 2009/5/19

- Continuous diminishing capital phenomena which has a great impact on external trade capabilities.

المقدمة:-

اتصف العصر بتطورات عالمية شملت العديد من النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية كل هذه ادت الى ظهور مصطلحات جديدة اهمها هو مصطلح العولمة وبظهور هذا المصطلح في بداية التسعينات في القرن العشرين ظهر العديد من الكتاب والمفكرين يؤمنون بفلسفة العولمة وماهي اثارها الايجابية والسلبية على دول العالم المختلفة فمن هؤلاء الكتاب من اظهر ايجابيتها وخاصة على الدول الصناعية المتقدمة وهناك من اظهر سلبية هذا المفهوم ولاسيما بالنسبة للدول النامية اذ اعتبرها الكثير بانها تشكل الهيمنة الامبريالية الجديدة تحت مسمى جديد هو ((العولمة)) وقد اثرت سلبيات هذا المفهوم اذ طالت الدول النامية بشكل عام الدول العربية بشكل خاص وخاصة مايتعلق بالمديونية لهذه البلدان الاخير وعلية فان اقتصاديات البلدان العربية في امس الحاجة لعمليات اعادة هيكليّة وليس عملية اصلاح وتكيف اقتصادي.

وعليه يتضمن موضوع البحث خمسة مباحث نتناول الاول منها منهجية البحث ويتضمن المبحث الثاني العولمة بين الواقع والعمق الداخلي اما الثالث فقد تناولنا فيه واقع الديون الخارجية الاقطار العربية بما جاء الرابع يعرض العولمة والمديونية الخارجية - قياس الاثار في الدول العربية اما المبحث الخامس والاخير فتناولنا فيه اهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول :منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث:

يتناول البحث مشكلة السلبيات التي جاء بها مفهوم العولمة التي شملت الدول النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص وخاصة المديونية الخارجية للبلدان الاخيرة وعليه لابد لهذه البلدان أي العربية من العمل على تكييف اقتصادياتها لكي تتلائم مع عمليات اعادة هيكليّة وليس عملية اصلاح وتكييف اقتصادي بالاعتماد العولمة هو حالة اكيدة من اثارها على المديونية الخارجية العربية والتي تشمل مؤسستها المدينة والمالية بشكل عام. وان زيادة عدد السكان له تأثير واضح .

ثانيا: اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث من خلال التطورات السريعة التي اثرت على العالم وخاصة في مجال التطور العلمي والتقدم التقني الى زيادة حجم الاستثمارات المالية وبما جاءت به العولمة الاقتصادية

كمفهوم وفلسفة حديثة كونها تسعى الى تحرير التجارة وانتفاع الاسواق العالمية على بعضها والدخول في اسواق البلدان النامية وخاصة العربية تاثيرها المباشر على اقتصاديات البلدان العربية وخاصة من جانب المديونية الخارجية .

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف الى بيان اثر العولمة الاقتصادية على المديونية الخارجية العربية من خلال الدراسة الكمية والتي تبين اثر المتغيرات المستقلة والتي من ضمنها العولمة واثرها على المديونية الخارجية العربية. وان زيادة عدد السكان له تأثير واضح .

رابعاً: فرضية البحث:

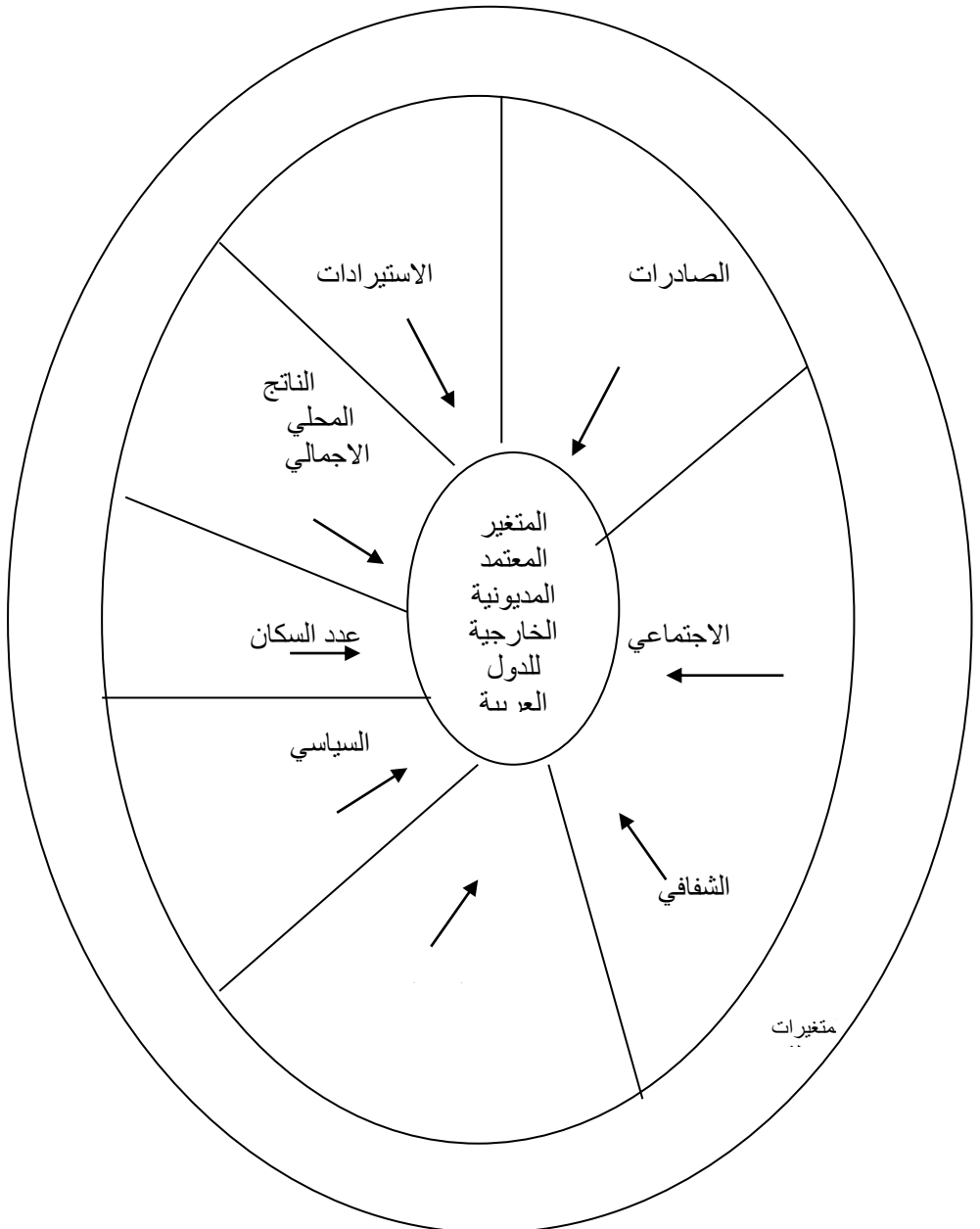
أفترض الباحثان : ان عولمة الاقتصاد العالمي ستؤدي أثر سلبي على الاقتصاد العربي وتعمل على تحضير الاقتصاديات العربية وتحضير الاستثمار الداخلي من خلال تقليل الاعتماد على الافتراض من المؤسسات المالية للدولة وان زيادة عدد السكان له تأثير واضح .

خامساً: اسلوب البحث وادوات القياس :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لبيان واقع العولمة الاقتصادية وواقع الديون الخارجية العربية للفترة 1985-1999 كما اعتمد الباحثان ايضاً على المنهج الكمي في تحليل تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والذي هو المديونية الخارجية العربية مع التاكيد على تأثير العولمة على المديونية. وذلك باستخدام عدة صيغ من النماذج هي النموذج الخطي واللوغارتمي المزدوج ويصف اللوغارتم المتغيرات المستقلة مرة والمتغير التابع مرة أخرى والعمق الداخلي واختيار مستوى معنوية 5% بالاضافة الى تحديد درجة معنوية كل متغير مستقل من خلال اختبار (T) ومستوى تفسيرها للمتغير في المتغير المعتمد من خلال نسبة معامل التحديد (R2) .

شكل رقم (1)

العوامل التي لا يمكن السيطرة عليها



يوضح الشكل رقم (1) نموذج البحث بمتغيراته المستقلة كل من (الصادرات /الاستيرادات/الناتج المحلي الاجمالي/ عدد السكان/ الاستقرار السياسي/ التكنولوجيا / الاجتماعي/ الثقافي/) فيما تمثل المتغير المعتمد المديونية الخارجية للدول العربية وسيتم تناول تلك المتغيرات في الجانب النظري من البحث .

المبحث الثاني :الاطار النظري (العولمة الواقع والعمق الداخلي)

طرحت اراء كثيرة لمفكرين من مختلف الاتجاهات في مفهوم العولمة وكان هناك تيارين لا ثالث لهما , فالتيار الاول والذي ركز ايجابيات العولمة وخاصة التجارية والاقتصادية كان هؤلاء المفكرين معروف في الاتجاه حتى لو كان منهم مفكرين من البلدان العربية , اما التيار الاخر والذي كان ضد فكرة مصطلح العولمة اصلا وهؤلاء معظمهم ينتمون الى اقطار نامية وايضا الى دولة متقدمة صناعيا . ومن خلال هذان التياران ظهرت العديد من الاسئلة حول هذا المصطلح الجديد القديم منها ماهي العولمة , كيف يمكن تعريفها وهل هناك تعريف واحد ام مجموعة من التعاريف , متى ظهرت العولمة , هل هي حركة جديدة ام قديمة , هل كانت قائمة فعلا ام انها وليدة التطورات الجديدة من خلال ما طرح في بداية التسعينات من بداية نظام دولي جديد دفعت به الولايات المتحدة لاجتياح العالم برمته .

وفي كتاب صدر عام 1990 والذي موضوعه (عالم بلا حدود) ¹ والذي يؤكد فيه مؤلف الكتاب ان البشرية دخلت معركة جديدة اهم صفاتها المميزة قيام اقتصاد عالمي بلا حدود , قائم على الدور الكبير الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية , فضلا عن الحرية الكاملة لانتقال السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات باقل تحرر من القيود او التدخل من قبل الدولة. وعليه نلاحظ انه من خلال هذا نرى ان العولمة هي حركة تستمد حيويتها الراهنة من محاولات الغاء الدور الثقافي والسياسي والاجتماعي والجغرافي². من خلال هذا نرى ان الاقتصاد سوف يصبح بلا حدود والاتجاهات العالمية الراهنة كلها تشير الى امكانية قيام تقانة بلا حدود وسياسة بلا حدود تقريبا³ .

1 د. عبد الخالق عبد الله , العولمة , جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها , مجلة عالم الفكر , المجلد 28 العدد الثاني , أكتوبر/ ديسمبر , الكويت 1999, ص (39-40).

2 شير الحمش , العولمة ليست انجاز الوحيد/ طبعة اولى , الاهل للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق 1998 ص8.

3 د. عبد الخالق عبد الله , مصدر سابق , ص51.

وعليه يمكن القول ان عصر العولمة يصبح الانتاج الاقتصادي موجها الى الاسواق العالمية , وليس للأسواق المحلية كما ان النشاط الثقافي يتوجه الى الافراد من كل الدول والثقافات كذلك السياسات والمؤسسات على الصعيد العالمي وليس على الصعيد المحلي⁴.
اذ تكون العولمة هي كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد او بدون قصد الى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد⁵.

وبهذا نرى ان العولمة ترتبط شرطا بكل المستجدات , وخصوصا المستجدات الاقتصادية التي تدفع في اتجاه تراجع حاد في الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة حاليا⁶.
اذن فالعولمة هي ظاهرة متميزة وهي لحظة جديدة في التاريخ البشري وهي في الاساس وليدة ظروف ومعطيات تاريخية ومضاربة معاصرة , رغم انها لم تبرز فجأة ومرة دون مقدمات سابقة الا انه لايمكن استيعاب العولمة الا كفصل جديد من فصول التاريخ وصفاته المختلفة كل الاختلافات عن الفصول الاخرى⁷.

وتعريف اخر يؤكد "ان العولمة هي لحظه حضارية برزت خلال عقد التسعينات , ان العولمة هي لحظة تاريخية فاصلة وشبيهة في بداياتها , وربما في توجهاتها النهائية بحركة الحداثة التي برزت قبل 300 سنة واشتهرت في اوربا ثم في العالم اجمع , فالعولمة بهذا المفهوم هي استمرار واكتمال للحداثة وتجاوز لها , فالعولمة تذهب الى ابعد ما وصلت اليه الحداثة في تقريب العالم⁸.
فالعولمة بالنسبة للبلدان النامية تمثل التحديات , وفي نفس الوقت فانها تمثل بالنسبة لتلك البلدان فرص ومخاطر , فهي فرصة لمزيد من النمو ومخاطر لمزيد من التهميش والتبعية⁹. ويمكن القول بان هناك تنوعا عرضيا في وجهات النظر حول مفهوم مصطلح العولمة وحتى وسط المحللين الذين يحرصون انفسهم في العمليات الاقتصادية نجد بعضهم يقدم مزاعم جذرية عن التغيرات في الاقتصاد العالمي من الآخرين , وهناك بعض التحليلات التي تستخدم مصطلح العولمة والتي تركز على التدويل النسبي للأسواق المالية الرئيسية والتكنولوجيا وبعض قطاعات الصناعة التمويلية

⁴ عارف دليمة (الاصلاحات الاقتصادية واثرها على التنمية والتكامل), مجلة الوحدة الاقتصادية العربية سنة خامسة عدد تاسع, جامعة الدول العربية , 2001, ص ص (140-148).

⁵ فريد هالدي , الاسلام وخرافة المواجهة , الدين والسياسة في الشرق الاوسط , ترجمة محمد مستجير, مكتبة مدبولي , القاهرة 1997 , ص 230.

⁶ د. عبد الخالق عبد الله , مصدر سابق , ص 54.

⁷ نفس المصدر السابق , ص 57.

⁸ د. احمد مجدي حجازي , العولمة وتهميش الثقافة الوطنية رؤية تقديمية من العالم الثالث , مجلة الفكر , الكويت , 2000 , ص 125.

⁹ د. محمد صقر , العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة , الدار الجامعية , القاهرة , 2001, ص 4.

وكذلك الخدمات ، فالعولمة هي اسطورة للعالم بلا اوهام ولكنها تسلبنا الامل¹⁰ ، فالاسواق الكونية سيطرت وهي لاتواجه تهديدا من أي مشروع سياسي عكسي قابل للبقاء ، لان الاشتراكية الديمقراطية القريبة واشتراكية الاتحاد السوفيتي فد انتهت¹¹. وبهذا فان انتقال راس المال لايتمحور تحولا ضخما للاستثمار والعمالة من البلدان المتقدمة صناعيا الى البلدان النامية ، بل يتركز الاستثمار الخارجي المباشر بقدر كبير وسط الاقتصادات الصناعية المتقدمة ويظل العالم الثالث هامشيا في كل من الاستثمار والتجارة بصرف النظر عن اقلية ضئيلة من البلدان المصنعة حديثا. فالعولمة كما يراها الكثيرون رغم ايجابيتها للبلدان الصناعية المتقدمة ومحدوديتها للدول النامية فانهم يعتبرون العولمة هي الوجه الاخر للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المتقرر للولايات المتحدة¹².

أي بمفهوم اخر هي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين او بداية القرن الواحد والعشرين ، او انها فترة التحول الرأسمالي العميق للانسانية في ظل هيمنة البلدان الصناعية مع الولايات المتحدة وتحت سيطرتها في ظل نظام عالمي غير متكافئ.

فالعولمة هي قيمة مادية ذات اصل اقتصادي في جوهرها ومنطقها قائمة على التحرر والحرية والمنافسة ، اساسها الانتاج والاستهلاك ومن مميزاتا اهتمامها بالمنتوج لايوصفه شخصا ذاتيا منتسبا الى صانع بعينه ، بل الاله فيه ان يكون بضاعة مجهولة الانتماء والهوية، عالميا المنشأ قابلة للترويج في اسرع الاوقات في كل مكان اذ وجد المستهلك ، وهذا ما يفرض مبدا العولمة انتاجا واستهلاكا ، وما يبررها ويهيئ العقول والاذواق لها¹³.

فالعولمة الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية ، ولم يعد يؤمن بتدخل الدولة في نشاطاته ، وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي ، اذ بلغ هذا النشاط مرحلة الاستقلال التام عن الدولة القومية ، وعن الاقتصادات الوطنية التي كانت الى وقت قريب جدا قاعدة الاقتصاد العالمي ووحدته الاساسية ، والتي تتحكم في مجمل العمليات الانتاجية والاستثمارية على الصعيدين الداخلي والخارجي. فالعولمة من خلال ما ذكر سابقا هي اساسا مفهوم اقتصادي قبل ان تكون مفهوما علميا او

¹⁰ بول هيزميت ، جراهام توميسون ، مسألة العولمة ، الاقتصاد الدولي وامكانات التحكم ، ترجمة ابراهيم فتحي ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، 2001، ص5.

¹¹ د. حميد حمد السعدون ، العولمة وقضاياها ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، 2001، ص12.

¹² حاتم بن احمد ، العولمة والثقافة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، تونس ، 2002، ص135.

¹³ محمد ناظم منفي (العولمة وتحديات التنمية)

سياسيا او ثقافيا او اجتماعيا¹⁴. فالعولمة الاقتصادية لا تقتصر على العولمة التجارية وحرية انتقال السلع بموجب مبادئ منظمة التجارة العالمية بل الاله من ذلك هي العولمة المالية التي هي اكثر النشاطات الاقتصادية عولمة.

وعليه فأن العولمة الاقتصادية تستمر حيويتها من انجذاب العالم بأسره انجذابا كاملا لفكر ونموذج اقتصادي واحد هو النظام الرأسمالي الذي حقق اكبر نجاحا خلال التسعينات بعد تراجع النموذج الاشتراكي . فالعولمة الاقتصادية هي تعميق للفيضية سواء في ادارة الاقتصاد العالمي او في ادارة موارد الطبيعية بحكم اعتماد العولمة على اليات السوق الرأسمالية والتي لا تقيد حدود ولاضوابط , وهكذا سوف لن تؤدي العولمة سوى الى بربرية لاحدود لها¹⁵. من ثم فأنها ستؤدي الى ظهور امبريالية اقتصادية واحدة هي الامبريالية التي تتحكم بادارة الاقتصاد العالمي عبر اليات العولمة الجديدة¹⁶.

فالعولمة الاقتصادية لها جانب اخر كما طرحها احد الباحثين¹⁷ (اذ هي نتاج التكنولوجيا وان التسارع باستخدام نتائج التقدم العلمي في مجالات الانتاج سوق يزيد من حجم الفائض الاقتصادي في الانظمة الاقتصادية الرأسمالية)... وسوف ينعكس هذا سلبا على الدول النامية وخاصة الدول الفقيرة منها , اذ ستظل خاضعة للبلدان المتقدمة صناعيا وتابعا ذليلا لتلك البلدان , وهي نمط اليات النظام الرأسمالي في القرن الحادي والعشرين.

فالعولمة هي القوى التي لا يمكن السيطرة عليها بالاسواق الدولية والشركات متعددة الجنسية التي لهل ولاء لاي دولة قومية¹⁸. وعليه فالعولمة بمؤسساتها المالية المسيطرة وممارساتها هي عبارة عن استعمار جديد تماما , فالاستعمار الكلاسيكي عتيق الطراز حيث يستولي على ثروات الآخرين ومواردهم , ولكنه يختلف عن الاستعمار القديم بأنه لا يستولي على هذه الثروات والمصادر من خلال الاحتلال العسكري المباشر, ولكن من خلال عمليات اكثر ذكاء وحكمة تتم في الخفاء لاتها العين المجردة مكنت لها وحققها الاختراعات العلمية الحديثة ووسائل الادارة المستخدمة¹⁹.

14 Wolfgang H. Reinlcke, Global public policy Washington D.C, Brooking institute press
Malcolm water, 1995, Globalization , London Routledge, 1995,P.66.

15 د. حميد الجميلي , البعد الايدولوجي للعولمة الاقتصادية وانعكاساتها على مستقبل الاقتصاد العربي , بيت الحكمة , العدد 37/1999, ص40.

16 نفس المصدر السابق, ص41.

17

18 ثابت علي عبيد, العولمة والادب, مجلة المستقبل العربي, العدد 221, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1997, ص38.

19 عبد الحي زلوم, تذر العولمة, دار الفارس للنشر والتوزيع , عمان - الاردن , 2003, ص17.

ولكن نلاحظ ايضا ان العولمة سبقت الاختراعات العلمية التي حملها الينا عصر المعلومات , ولكن تلك الاختراعات التكنولوجية كانت العربية التي حملت تلك الحقيقة الاقتصادية لتنتقل بها بسرعة فائقة فاقت التوقعات²⁰. وعليه فان شعار العولمة جديد ولكن الظاهرة قديمة وهي لم تخل في أي مرحلة من تاريخها من نفع , ولكن هذا النفع يعود اغلبه على مركز بثها واشعاعها, واغلب اضرارها تعود على الاطراف²¹. وقد عزى الوطن العربي من بين هذه الاطراف , اذ اكد ايضا بان العولمة هي ظاهرة حتمية بمعنى ان تقارب اجزاء العالم وتقارب المسافات الفاصلة بين جزء واخر من العالم ماديا وفكريا لا مجال لوقفه او صده . وعليه فان ظاهرة العولمة ليست حديثة النشأة , بل يكاد يتفق الباحثون على انها ظاهرة ذات جذور تاريخية وثيقة الارتباط بالتحويلات العميقة في نسب نمط الانتاج الرأسمالي , ويتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة منذ اختراع البوصلة وحتى وحتى الاقمار الصناعية²².

فالعولمة اذن حسب تعريف J.H Dunninhg²³ هي تعددية الصلات والترابطات المتداخلة بين المجتمعات التي تضع النظام العالمي الحالي . وهي تعني ايضا انها تعهدات (نهب العالم) اذ تتمثل اليوم بالخطة العالمية التي جاءت لتضبط عقارب الساعة في كل مكان طبقا للتوقيت الخاص باقتصاد السوق في ظل عالم اصبحت مسؤولية صيانة النظام الدولي لاتقع على عاتق مجلس الامن الا ظاهريا²⁴. فالعولمة هي كشف مخاطر السلطة العالمية والقطبية الواحدة العاجزة عن حمل اعباء العالم على عاتقها وحدها²⁵. وهي بهذا الشكل نوع من اشكال الحرب غير المعلنة , اذ ان العالم ظل في العولمة يستهلك نفسه , وهي كشف عن الخلل الوظيفي للديمقراطية الغربية وهي بالتالي حديث الاقوياء .

هنا لابد من الاشارة ان الشيء الملاحظ في مجال العولمة فيما يتعلق ما اسموه بدول الشمال ودول الجنوب , ففي الوقت الذي تدعو فيه العولمة الى فتح الحدود بين الدول ونزع كل القيود امام التجارة العالمية , فيما يحقق التدفق الحر لرؤوس الاموال , نجد ان البلدان الصناعية المتقدمة ترتد

²⁰ نفس المصدر السابق, ص 65.

²¹ جلال امين , العولمة والتنمية العربية , من حملة نابليون الى جولة الاروغواي مركز دراسات المستقبل العربي , بيروت , 2001, ص 190.

²² جلال امين , العولمة ودور الدولة , مجلة المستقبل العربي , العدد 228, شباط, 2001, ص (8-9).

23 J.H Dunninhg, Globalization Economic , Resbructuring and Development, UncTaD,U.N.1994,P.7.

²⁴ زكي العابدين واخرون, المعنى والقوة في النظام الدولي الجديد , تقديم زكي العابدين , ترجمة سوزان خليل , دار سيتا للنشر , ط 1 , القاهرة

1993, ص 274.

²⁵ علي حسين الجابري , اللاعقلانية في العولمة , سلسلة المائدة الحرة , بيت الحكمة (العولمة والمستقبل العربي) العدد 37, بغداد , 1999, ص 19.

الى مواقع رجعية فيما يتعلق بسياسات الهجرة , وهذا يتمثل بوضع القيود امام المهاجرين وخصوصا في دول الجنوب وسن تشريعات تقيد الى حد كبير من حرية انتقال اليد العاملة اليها في الوقت الذي تصل تلك البلدان المتقدمة الى تسريح العديد من العمالة بسبب التقدم التكنولوجي وتطور نظم المعلومات التي تعتمد عليها في ضخ العديد من السلع والخدمات للدول النامية من خلال فتح تاحدود وجعل العالم قرية مصغرة امامها . فالعولمة هي ظاهرة قديمة وهي عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتقدمة²⁶, وهي بالتالي قاطرة الاندماج الاقتصادي وتوحيد الاسواق الدولية وتفعيل قوى السوق والتي تصب في مصلحة القطب الواحد الاقوى اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا.

اما بالنسبة للجانب الاخر من العولمة وهي اغتصاب الاساس للدولة القومية واذابتها في المجتمع العالمي , اذ ادت العولمة في بعض من الاقاليم العامة الى نزع السيطرة عن الاقاليم القومية التي تقوم عليها الدولة , كما ادت الى الانتقال الجزئي لبعض مكونات السيادة الى مؤسسات اخرى , كانت ولا تزال هي الاقوى في سياق اصبحت فيه الغلبة لقوى السوق الرأسمالي الكوني²⁷. فالعولمة تعني ذهاب جزء من مكونات الدولة , والامثلة على هذا كثير , مثل الاتحاد الاوربي , منظمة التجارة العالمية , والشركات متعددة الجنسية وبقيادة الولايات المتحدة , حيث انها عولمة (مومركمة) بل ابعادها ونتائجها السلبية على النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب , اذ تعمل على اذابة كيان الدولة الوطنية وتحويل نظامها السياسي الى شرطي لحماية الاستثمارات الامريكية والهيمنة على الهوية الثقافية الفردية والجماعية²⁸.

وهي بعبارة اخرى الوجه الاخر للهيمنة والاستعباد الامريكيين فهي ليست عولمة وانما امركة العالم وسيادة نمط الحياة الامريكية وثقافة المجتمع الامريكي , اذ ان منطلق العولمة السائد الان يقوم على استعباد الشعوب والثقافات , برغم ان انماط التفكير والسلوك واتساق القيم لديها تتسم بالانغلاق والشمول وعدم التسامح ورفض الاندماج في تقاليد اسلوب الحياة الامريكية وقيمه والذي يتجه الان الى اصفاء الطابع العالمي عليه وجعله معلوما²⁹. اما تقدير التنمية البشرية لعام 1997 فقد طرح

26 محمد

27 السيد ياسين , فقدان السيطرة , مصير السيادة في عصر العولمة , مجلة المستقبل العربي , العدد 1980/230, ص150. نقلا عن :

Saskia Sassen ; losing control? Sovereignty in an Age of Globization , New York : Columbia Universiity press ,1996, p.148.

28 ايسر ياسين ((النظام الحديث للتجارة العالمية))

29 احمد ثابت , العولمة والخيارات المستقلة , مجلة المستقبل العربي , العدد 240 في 1992/2 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1992 ,

مفهوما للعولمة منحازا وليس حياديا ، اذ يشير التقرير الصادر عن البرنامج الانتمائي للامم المتحدة الى ان العولمة هي مصطلح يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد مبادئها ، ففي جانب وصف الظاهرة يقول التقرير هو عبارة عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية وحيدة متكاملة.

اما المادئ فهي تحرير الاسواق الوطنية والعالمية انطلاقا من الاعتقاد القائل بان التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون لها افضل مردود على النمو ورقاه للبشر³⁰.

وبهذا يمكن القول بان هذه الظاهرة تصنع امام البلدان النامية العديد من التحديات وخاصة الداخلية منها ، اذ تستطيع تلك البلدان الاندماج في تيارات العولمة والاستفادة من ايجابياتها بسبب ان هناك عدم تكافؤ بين الجانبين او حتى حين نقول بين دول الشمال ودول الجنوب فاعباء المديونية الخارجية للدول النامية اخذه في التزايد واثار انعكاسها على ميزات الدفعات اخذه بالتوسع فضلا عن اشكاليات ظاهرة التضخم وتأثيرها على الموازنة العامة بالاضافة الى انخفاض حجم راس المال في تلك البلدان مما سيؤدي بالنتيجة الى عدم مسايرتها للتجارة الخارجية العالمية بسبب عدم تصريف فائض الانتاج ، مما سيؤدي بلا شك الى عدم وقوفها في وجه تيار العولمة وسترى نفسها في تبعية الاقتصاد الرأسمالي العالمي أي تبعيتها لدول المركز المتقدم. وعليه فان " العولمة هي القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للاسواق الدولية والشركات متعددة الجنسية التي لها ولاء لاي دولة قومية"³¹.

وبهذا نرى ان الذي يقود العولمة هي قوانين واليات راس مال ، وليس الثورة العلمية والتكنولوجية³². اذن العولمة هي الرأسمالية ، حيث بلغت دور الحضور الكوني والتي تستمد حيويتها من الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلومات الجديدة. أي هي الشكل المتقدم (لرسملة) العالم أي التقييم الكوني للرأسمالية وبالتالي سيطرة الاقتصاد وادخال الحياة في دائرة التجارة الحرة ومنطق الاستثمار الضيق. وبناء على ماتقدم فان احد الاعمدة التي ارتكزت عليها العولمة الاقتصادية هي الرأسمالية ، من المشروع التنافسي الى المشروع الاحتكاري على امتداد مائه عام على وجه التقريب³³. وهي بهذا

³⁰ تقرير التنمية البشرية لعام 2001 ، برنامج الامم المتحدة الانتمائي ، ص 82.

³¹ ثابت علي العبد ، العولمة والعرب ، مصدر سابق ، ص 28.

32 J.Fried man , Global stsem, Globalization and the parameters of modernity in M.Featherston al , ed , Globalization ,1995, p p (69-91).

³³ د. عبد الكريم كامل ابو هات ، الشركات المتعددة الجنسية والعولمة ، دراسة في التحولات الاساسية ، بيت الحكمة ، سلسلة المائدة الحرة ، 37 ،

العولمة والمستقبل العربي ، بغداد ، 1999 ، ص ص (80-81).

تعتبر المنشآت وليست الدول هي القوة الدافعة للاعتماد الاقتصادي المتبادل , وخاصة لدى الشركات متعددة الجنسية , حيث كانت النتيجة التوسع السريع للاستثمار الاجنبي المباشر³⁴.

واخيرا يمكن القول ان هذه الظاهرة تميزت بنقطتين اساسيتين³⁵:

الاول : المدى او النطاق , هذه مجموعة من العمليات التي تشمل معظم انحاء العالم او تعمل على النطاق العالمي من ثم ينصرف هذا المفهوم الى البعد المكاني للعولمة.

الثاني : الكثافة او العمق , وتتضمن هذه النقطة في زيادة مستويات التفاعل والترابط والاعتماد المتبادل بين المجتمعات والدول التي يتكون منها المجتمع العالمي.

هذا الواقع وقد ينتج عن هاتين النقطتين الاتي³⁶:

- 1- تقليل فعالية السياسة المحلية للدول في مواجهة الحكومات الاخرى .
- 2- تخفيف القيود الكمية والادارية للاسواق في البلدان المتقدمة صناعيا , وفتح اسواق الدول النامية امام السلع والخدمات من تلك البلدان بما يجعلها تابعة للمركز الرئيس (البلدان المتقدمة).
- 3- زيادة حجم الاسواق العالمية من خلال احداث تغيرات ديناميكية في البلدان المتقدمة صناعيا.
- 4- زيادة حدة المنافسة في التجارة العالمية , حيث تحولت هذه الى اتجاهات عالمية موجهة نحو الدول النامية³⁷.
- 5- تناقص قوة البنوك المركزية في الرقابة على قيمة العملات في البلدان النامية .
- 6- واخيرا زيادة تقلبات اسعار الصرف وتغير الاسعار نتيجة للمضاربة وتقليص استقلالية السياسة النقدية والمالية للحكومة.

³⁴ يتركز نشاط الشركات متعددة الجنسية في ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية , تتركز فيها ثروة نقدية بحوالي 20 تريليون دولار أي أكثر من 80% من اجمالي الناتج القومي العالمي , بحوالي 85% من اجمالي التجارة الخارجية , وهذه المناطق الثلاث هي دول السوق الاوروبية امركة - منطقة التجارة الحرة لدول امريكا (النانا) والمنطقة الثالثة هي اليابان والصين ودول جنوب شرق اسيا.

³⁵ لمزيد من الاطلاع انظر:

John Allen crossing Borders : Foot lopse Multinationals in John Allen and chris Hammett edi 1995,pp(53-62).

³⁶ محمد صقر , مصدر سابق , ص8.

³⁷ تضاعفت التجارة الخارجية العالمية بالنسبة للنتاج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1990-1995) حوالي ثلاث مرات عن العشر سنوات السابقة تلك الفترة , وذلك بسبب التطورات التي اتخذت على تحرير التجارة في ظل وقيام عدد من التكتلات الاقتصادية . لمزيد من الاطلاع انظر . محمد صقر , مصدر سابق , ص9.

المبحث الثالث : الديون الخارجية للاقطار العربية

ادت الزيادات المفاجئة في اسعار النفط الخام في بداية السبعينات عن فوائض ضخمة من الدولارات عن بيع النفط من قبل دولة منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) , ثم ايداع اغلبها في المصارف الغربية الرئيسية , اخذت تلك المصارف تقوم بأقراض هذه الودائع من خلال قروض تقدم الى الدول النامية . وفي نفس الوقت تم اقامة مؤسسات مالية في الدول النامية تتولى تنسيق طلبات القروض وبدأت بذلك دورة الدين والاقرض وخاصة في السبعينات ادى هذا الى ارتفاع مديونية الدول النامية ذات الدخل المنخفض في تلك الفترة من 21مليار دولار الى 110 مليار دولار .

وكنتيجة للاقراض ارتفعت معدلات الفائدة السائدة لتلك الفترة بنسب عالية , وعلية فقد تم جدولة هذه الديون للعديد من الدول المقترضة مما زاد من المستحقات المترتبة عليها اذ باتت هذه الدول مهددة بعجزها عن دفع التزاماتها او خدماتها على الاقل.

وعليه فان المديونية الخارجية من كل مزاياها تمثل في النهاية عبئا على موارد الاقتصاد في المرحلة اللاحقة , فالموارد الخارجية حتى وان كانت تمثل اضافات جديدة على الموارد المتاحة للتنمية , ولكن في ظل ادارة القطاع العام الشمولية لعملية التنمية وخاصة في بعض من الاقطار العربية , فأن هناك ضياعا وهدرًا كبيرًا لهذه الموارد مما يخفض او يلغي فعليًا المردود الاقتصادي المتوقع من المديونية الخارجية .

وعلية يمكن القول بأن ازمة المديونية المادية التي انعكست اثارها السلبية على البلدان النامية قد اصبحت تلتهم الحصه الكبرى من مواردها سنويا من اجل الاستمرار في الوفاء يدفع اعباء الديون المستحقة في اجالها المحددة⁽³⁸⁾. مما جعل تلك البلدان عاجزة عن تمويل وارداتها الضرورية من الاغذية والمواد الوسيطة والسلع الاستثمارية وذلك لصعوبة الحصول على قروض جديدة بسبب الاوضاع الاقتصادية المتأزمة والتي انعكست بصورة تزايد معدلات البطالة وارتفاع معدلات الاسعار وتراجع معدلات النمو الاقتصادي , من ثم تزايد العجز في ميزات المدفوعات وانخفاض قيمة العملات , بالإضافة الى تزايد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية , اذ كان هناك تغير في السياسة الاقتصادية في دول عربية بعد اخرى اطلق عليها عمليات التكيف الهيكلي او الاصلاح الاقتصادي وكان يدفع من بعض البلدان الغربية الراسمالية ومن بعض المؤسسات الدولية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي , حيث كان لصندوق النقد الدولي اثر كبير في ادارة ازمة المديونية الخارجية العربية والعالمية بشكل واضح , سواء من حيث مساهمته المقيدة في التمويل الممنوح للبلدان النامية ومنها

(38) صالح صالحى, ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي , مجلة دراسات اقتصادية , العدد الاول , السادسي الاول , الجزائر , 1999 , ص188.

الاقطار العربية , او من حيث تاثيره الكبير على التمويل المنساب من المصادر المتعددة الدولية او الحكومية والخاصة⁽³⁹⁾.

فقد كان هذا الاصلاح او التكيف الهيكلي يتضمن تحرير التجارة الدولية وخلق مناخ ملائم للاستثمارات الاجنبية الخاصة فضلا عن برنامج بعيد المدى لما يسمى (بالخصخصة) وهذه البنود الثلاث تعني فتح ابواب الاقتصادات العربية امام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الاموال الاتية من البلدان الرأسمالية الغربية⁽⁴⁰⁾.

ففي الفترة (65-1995) شهدت تلك الفترة شمول تيار العولمة للوطن العربي باكملة , فقد انفتحت بعض من البلدان العربية ذات الاقتصاد المنفتح اكثر على العالم , وقد زادت سرعة هذا الاتجاه نحو مزيد من الانفتاح منذ عام 1990 حيث تبنى الكثير من البلدان العربية ماعرف ببرامج (التثبيت الاقتصادي) و (التكيف الهيكلي) ووقع الكثير منها اتفاقيات التجارة الناتجة عن جولة الاورغواي (جات 1995) من خلال منظمة التجارة العالمية , كما ابرمت العديد من البلدان العربية اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الاوربي , ومن مقارنة بسيطة بين هذه البلدان من حيث درجة انفتاحها على العالم بأستخدام نسبة حجم التجارة الخارجية لكل بلد الى ناتجه المحلي الاجمالي , ترى ان هناك اختلافا كبيرا بين هذه البلدان حيث تراوحت هذه النسبة بين 28% في حالة سوريا , 200% في حالة البحرين⁽⁴¹⁾. اما في عموم الوطن العربي كانت النسبة قرابة 70% وهذه نسبة مرتفعة والسبب هذا هو صادرات النفط من اجمالي الناتج القومي العربي , مع العلم ان نصيب الوطن العربي من التجارة الدولية لايزيد عن خمس نصيب الدول النامية الاسيوية , وان كان مساويا لنصيب امريكا اللاتينية وضعفي نصيب الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء⁽⁴²⁾. وعليه فقد سجلت استيرادات البلدان النامية عموما ارتفاعا هائلا مع صادراتها خلال الفترة من عام 1980 حتى عام 1992 من 6,5 مليار دولار الى 23,7 مليار دولار على التوالي وكنتيجة طبيعية لهذا ارتفعت مديونية هذه الدول من 134 مليار دولار عام 1980 الى 437 مليار دولار عام 1992 , ام بالنسبة لمدفوعات الفوائد فقد ارتفعت من 6,4 مليار دولار الى 18,3 مليار دولار لنفس الفترة⁽⁴³⁾.

(39) صالح صالحي , مصدر سابق , ص118.

(40) Mohamad A El Erian ; Growth and stability in the Middle East and North Africa (washington D.C, International Monatery Fund , 1996 p.7)

(41) جلال معين , العولمة والتنمية العربية , مصدر سابق , ص44.

(42) Diwan , External forum , 1993 , p.l

(43) التقرير العربي الاقتصادي الموحد لعام 2001-2002

اما اجمالي الدين العام للدول العربية لعام 1990 كان في حدود 153مليار دولار من مصادر متعددة منها مصادر ثنائية ومتعددة الاطراف بالاضافة الى مديونية صندوق النقد الدولي والذي كانت في حدود 3مليار دولار مقارنة مع مصادر الدين الاقطار العربية كانت قرابة 38مليار دولار للعام نفسه , في حين كان اجمالي خدمة الدين الخارجي في حدود 17مليار دولار اضافة الى الاقساط والفوائد التي كانت حوالي 12 مليار دولار و 5 مليار دولار على التوالي , كما في جدول(1).

جدول (1)

اجمالي الدين العام للدول العربية لعام 1990(مليون دولار)

مصادر الدين	قيمة الدين من كل المصادر	قيمة الدين من المصادر العربية فقط
مصادر ثنائية	73,641	11,691
متعددة الطرف	18,693	15,717
مصادر خاصة	39,951	
قصيرة الاجل	18,197	
صندوق النقد الدولي	3,000	
الاجمالي	152,484	37,408
خدمة الدين	16,755	
الاقساط	11,865	
الفوائد	4,890	

المصدر : الصندوق العربي للانتماء الاقتصادي والاجتماعي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002.

اما المساعدات العربية , فقد قدمت الدول العربية عام 1990 نحو 6,3 مليار مساعدات انمائية جاء اغلبها من دول اقليمية وقد كانت حصة الدول العربية المستفيدة منها حوالي 5,3مليار دولار لنفس العام⁽⁴⁴⁾. اما فيما يتعلق بتدفق راس المال خلال السنوات الاخيرة الى دول المشرق العربي اكبر منها الى دول المغرب العربي اذا كانت النسبة على التوالي 17%, 3,5% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 70-1990 , اذ اعتمدت بعض الدول العربية على التدفق لرؤوس الاموال من الخارج كمصدر للعملة الاجنبية اكثر مما تعتمد صادراتها من السلع والخدمات⁽⁴⁵⁾. ادى هذا الى ارتفاع حجم المديونية الخارجية لخمس دول عربية هي مصر , الاردن , سوريا , اليمن ولبنان والى

(44) د.حسين مرهج العماش , المتأخرات والتنمية , مراجعة عربية , مجلة شؤون عربية , العدد78, القاهرة , 1994 , ص155.

(45) صندوق النقد الدولي , التقرير الاقتصادي الموحد لعام 1999, صص(125-126).

69% من مجموع الناتج القومي الاجمالي لثلاث دول عربية اخرى هي الجزائر , المغرب وتونس في اوائل التسعينات. وعليه وفي ضوء التطورات التي حصلت في الاقتصاد العالمي التي شهدتها النصف الاول من عقد الثمانينات والتي تجسدت في ارتفاع الاسعار الفائدة وتقلبات اسعار الفائدة وتقلبات اسعار الصرف للعملات الرئيسية بالاضافة الى بطء النمو الاقتصادي العالمي , فقد تعرضت الاقتصادات العربية لخلل كبير في موازين مدفوعات ونقص التدفقات المالية , مما ادى الى ظهور متأخرات في المديونية الخارجية لبعض من البلدان العربية , هذا وقد بلغ اجمالي الديون الخارجية للبلدان العربية حتى نهاية 1999 حوالي 155,920 مليار دولار , مقارنة لعام 1995 كانت قرابة 160,931 مليار دولار من هذا نلاحظ ان وضع المديونية العربية قد شهد تحسنا ملحوظا وخاصة بعد منتصف التسعينات , وبالتحديد عام 1999 اذ انقص حجم الدين الخارجي بنحو 0,7% وذلك بعد الارتفاع الذي بلغ معدلة حوالي 3,8% خلال عام 1998, حيث سجلت ستة دول عربية مقترضة زيادة في اجمالي ديونها الخارجية القائمة بلغت نحو 3,8% في المتوسط بالنسبة لكل من الاردن وتونس والجزائر وجيبوتي ونحو 12% في اليمن و 33% بالنسبة للبنان , وبالمقابل سجلت بعض من الدول انخفاضا في اجمالي ديونها الخارجية القائمة بلغ نحو 4% كمتوسط حيث سجل اعلى نسبة انخفاض في المغرب , كان مجموع مديونتها عام 1998 حوالي 19,324 مليار دولار انخفضت الى 17,548 مليار دولار , اما تونس فقد انخفض دينها العام بنمو 1,6% عام 1998 ثم ارتفع بنسبة 4,8% عام 1999.⁽⁴⁶⁾

اما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فقد ازداد خلال عام 1999 بنحو 4,6% للدول التي شهدت تحسنا في وضع دينها الخارجي مقارنة بعام 1998 في الوقت الذي نمت صادراتها بنحو 8,6% خلال الفترة نفسها , هذا وقد بلغت نسبة اجمالي الدين الخارجي القائم على الناتج المحلي قرابة 58% خلال عام 1999 وهي المرة الاولى التي ينخفض فيها مستوى هذا المؤشر دون حد 60% منذ منتصف الثمانينات⁽⁴⁷⁾. حيث شهدت جميع الدول العربية المقترضة انخفاضا في هذا المؤشر ماعدا الجزائر وجيبوتي وموريتانيا , اما لبنان فقد ارتفع فيها هذا المؤشر في حدود 30% خلال عام 1999 (انظر ملحق 7/10 التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2000).

اما مؤشر الصادرات أي نسبة اجمالي الدين الخارجي الى الصادرات لقد انخفض قرابة 9% بالنسبة للدول العربية المقترضة خلال عام 1999.

(46) الامانة العامة لجامعة الدول العربية , التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000, ص156.

(47) التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2000 , ص156.

وهذا وقد تم تصنيف الدول العربية المقترضة وفق عبء المديونية الى ثلاث مجاميع كما في الجدول التالي:

جدول (2)

تصنيف الدول العربية المقترضة وفق عبء المديونية لعام 1999

المجموعة والدولة	نسبة الدين القائم الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين القائم الى الصادرات	نسبة الدين العام الخارجي الى الصادرات
المجموعة الاولى	اقل من 50		
عمان	19,9	43,8	7,1
مصر	32,3	174,1	8,9
لبنان	32,8	280,6	18,4
المغرب	49,9	178,7	30,1
المجموعة الثانية	اقل من 100%		
تونس	55,3	132,7	17,0
جيبوتي	67,6	201,4	8,6
اليمن	75,9	205,9	5,5
الجزائر	78,6	283,6	30,0
الاردن	98,0	207,0	14,1
المجموعة الثالثة	اكثر من 100%		
سوريا	103,9	380,1	7,4
موريتانيا	163,4	356,5	21,9
السودان	163,9	4126,4	--
الصومال	186,0	1267,3	--
الدول العربية المقترضة	58,0	224,4	17,0

المصدر: البنك الدولي - التمويل والتنمية 2000، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000.

من الجدول 2 نلاحظ:

- 1- المجموعة الاولى , تضم مجموعة الدول العربية التي تقل نسبة الدين الى الناتج المحلي عن 50% حيث كانت اقل نسبه احتلتها عمان كانت في حدود 20% اما المغرب فقد كانت نسبة حوالي 50%. اما بالنسبة للصادرات فقد احتلت لبنان نسبة مرتفعة حيث بلغت حوالي 280% في حين كانت نسبة عمان حوالي 44%.

2- المجموعة الثانية ، والتي تمثل البلدان العربية التي تقل نسبة الدين الخارجي القائم الى الناتج المحلي عن 100%، حيث كانت اعلى نسبة للاردن حيث بلغت حوالي 98% في حين كانت نسبة تونس في حدود 55% . اما نسبة الدين القائم الى الصادرات في هذه الفئة فقد احتلت الجزائر المرتبة الاولى اذ كانت النسبة قرابة 280,6% في حين كانت في تونس حوالي 132,7%.

3- المجموعة الثالثة ، والتي تفوق نسبتها عن 100% حيث تميزت الصومال من هذه الدول فقد كانت نسبتها حوالي 186,0% في حين كانت نسبة سوريا من هذه البلدان حوالي 104% مقارنة مع نسبة الدين القائم الى الصادرات اذ ان السودان كانت نسبتها حوالي 4126,4% في حين كانت مورتانيا قد حققت نسبة حوالي 356,5% من نسبة الدين القائم الى الصادرات .

وعليه فقد كانت نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي للدول العربية المقترضة في حدود 58% عام 1999 مقارنة بعام 1998 والتي كانت قرابة 61,0% حيث انخفضت النسبة بشكل كبير عما كانت عليه عام 1994 اذ كانت قرابة 77,7%.

اما بالنسبة الدين الخارجي الى صادرات السلع والخدمات فقد كانت للدول المقترضة في حدود 251,1% عام 1994 انخفضت الى 193,5% عام 1997 ثم اخذت بالارتفاع الى ان اصبحت عام 1999 حوالي 224,3%.

اما خدمة اللوغارتمي للاقطار العربية فقد كانت للمجاميع الثلاث في حدود 12813 مليون دولار انخفضت الى حوالي 11902 مليون دولار عام 1999 ، في حين كانت نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات عام 1994 حوالي 21,1% انخفضت الى 16,7% عام 1996 ثم اصبحت عام 1999 في حدود 17,1%(48).

من هذا نلاحظ ان اجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول العربية قد سجل انخفاضا بسيطا بلغت قيمته حوالي 1,1 مليار دولار عن مستواه لعام 1998. وعليه فقد شهدت كل من عمان ومصر والمغرب واليمن تحسنا في اوضاع مديونيتها الخارجية وفق كل مؤشرات عبء المديونية في الوقت الذي تراجعت جميع المؤشرات بالنسبة للبنان وموريتانيا.(نلاحظ جدول2).

اما بالنسبة للدين الخارجي العام للدولة العربية منفردة ، حيث تميزت الصومال عام 1985، اذ كان مقدار الدين العام فيها حوالي 63,1 مليون دولار ارتفع عام 1990 الى حوالي 2,360 مليار دولار حتى يكاد ان يستقر خلال التسعينات حيث بلغ عام 1999 2,253 مليار دولار . اما مصر فقد بلغ

(48) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000، ص159.

الدين فيها حوالي 42,13 مليون دولار عام 1985 , بدا بالاتساع حتى عام 1988 حيث أصبح في حدود 52,48 مليون دولار , في حين بدا بالانخفاض ايضا واعتبارا من عام 1997 حيث كان في حدود 28,761 مليون دولار وهذا يعزي للأسباب المعروفة من خلال انفتاح السوق المصرية على الاسواق العالمية وعلاقتها القوية بالبلدان الغربية وخاصة الولايات المتحدة , اضافة الى توسع التجارة الخارجية البينية بينها وبين الاقطار العربية من اعضاء السوق العربية المشتركة. اما الجزائر فقد كان الدين العام فيها حوالي 1840 مليون دولار عام 1985 ارتفع عام 1990 حيث أصبح في حدود 2979 مليون دولار , ارتفعت عام 1996 حتى أصبحت في حدود 33428 مليون دولار , ثم أخذت بالارتفاع حتى كانت في حدود 37597 مليون دولار , أي بنسبة زيادة قدرها 12% في عام 1997.

ثم تاتي سوريا اذ بلغ اجمالي الدين الخارجي فيها لعام 1985 لحوالي 1080 مليون دولار ارتفع الى حوالي 1644 مليون دولار عام 1990 ثم أخذ بالارتفاع حتى أصبحت عام 1997 في حدود 20865 مليون دولار , انخفضت عام 1999 الى قرابة 18,334 مليون دولار⁽⁴⁹⁾ .

واذا اخذنا حسب التقسيم العربي للدول المفترضة نلاحظ:

1- كانت هذه التقلبات في الدين العام لصالح المجموعة الاولى للفترة الزمنية 1999-85 وخاصة حالة مصر.

2- اما المجموعة الثانية فقد استمر الدين الخارجي في الارتفاع ولكن بنسب ضئيلة باستثناء المغرب حيث كان عام 1985 حوالي 16,52 مليون دولار ارتفع الى حوالي 22,445 مليون دولار عام 1995 ثم استمر بالانخفاض حتى عام 1999 اذ أصبح في حدود 17,548 مليون دولار.

3- اما المجموعة الثالثة فقد تزايدت اعباء ديونها الخارجية للفترة الزمنية 1999-1985 منها الصومال واليمن , هذا وقد بلغ اجمالي خدمة الدين للدول العربية عام 1994 حوالي 12,813 مليار دولار انخفض عام 1999 الى حدود 11,902 مليار دولار . اما فوائد خدمة الدين فقد انخفضت خلال التسعينات بصورة عام حيث كانت عام 1994 قرابه 9,95 مليون دولار انخفضت الى حوالي النصف , حيث أصبحت عام 1999 حوالي 2,744 مليون دولار⁽⁵⁰⁾ .

(49) د.علي توفيق ود.نبيل عبد الوهاب لطيفه , سياسة الدين العام في البلدان العربية , صندوق النقد العربي , سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل

, العدد4 , من 28-31 مارس 1998 , ابوظبي , ص21 كذلك انظر:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000, ص352.

(50) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000 انظر جدول 8/10, ص354.

اما نسبة خدمة الدين القائم للدول العربية الى الصادرات لعام 1999 فقد كانت في المجموعة الاولى : المغرب استحوذ على نسبة 30,1% تليها لبنان حيث كانت نسبة حوالي 18,4% .

اما المجموعة الثانية كانت الجزائر حيث نسبتها حوالي 30,0% تليها الاردن حيث حققت نسبة حوالي 14,1% واذا مانظرنا الى المجموعة الثالثة وهي تلك الدول التي تعاني من تفاقم المديونية الخارجية حيث كانت نسبة الدين العام الخارجي الى الصادرات في حدود 21,9% .

اما بالنسبة للدول العربية مجتمعة فقد كانت نسبة الدين الخارجي القائم الى الصادرات حوالي 17% . (انظر جدول 2).

جدول (3) إجمالي الدين القائم في ذمة البلدان العربية للفترة 1999-85

الدولة	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99
الجزائر	18,40	22,90	25,02	2,74	28,57	29,79	28,205	27,054	25,965	29,897	32,73	33,428	30,921	37,016	37,597
عمان	2,33	2,95	2,84	2,93	2,96	2,54	2,901	2,855	2,57	3,087	3,181	3,415	5,602	-----	-----
الاردن	4,66	5,14	6,60	6,72	7,39	8,22	7,346	6,125	6,008	6,189	6,299	6,661	6,533	7,066	7,315
تونس	4,88	5,91	6,77	6,77	6,94	7,51	8,250	8,544	8,702	9,367	9,846	11,465	11,323	11,122	11,652
جيبوتي	0,14	0,12	0,18	0,18	0,18	0,12	190	0,193	0,228	0,226	0,238	0,396	0,254	0,339	0,356
السودان	9,12	9,87	11,56	11,93	13,84	16,44	15,227	15,450	15,837	16,918	17,603	19,451	19,353	17,513	16,918
سوريا	10,81	12,91	15,99	16,38	16,88	16,44	18,942	19,017	19,976	20,558	21,318	21,420	20,865	19,078	18,334
الصومال	63,1	1,80	2,00	2,08	2,15	2,36	2,449	2,447	2,501	2,616	2,678	2,634	2,561	2,348	2,253
لبنان	0,99	0,93	1,10	1,11	1,18	1,96	-----	2,58	3,37	0,77	1,332	1,884	2,207	4,066	5,410
مصر	42,13	46,33	52,01	52,48	51,49	40,10	29,156	28,151	29,696	31,128	31,776	30,005	28,176	29,812	28,761
المغرب	16,53	17,89	20,05	21,05	21,17	23,62	21,267	20,887	21,665	23,006	21,168	19,096	19,324	17,548	17,548
موريتانيا	1,50	1,50	2,04	2,07	2,04	2,20	2,199	2,099	2,138	2,193	2,325	2,412	2,453	1,564	1,533
اليمن	3,34	3,88	4,58	5,24	5,59	6,2	6,473	6,571	5,923	6,121	6,212	3,856	4,576	5,137	5,137
المجموع	115,8	132,3	151,5	155,5	160,6	156,7	140,621	140,621	142,412	150,359	160,957	160,659	151,432	156,994	155,920

المصدر :

- (1) البنك الدولي , ديون العالم الثالث , 1992-1993 .
- (2) د. محمد الحادي يموي , الاقتصاد العربي والحرق أوسطية , معهد الأبناء العربي و بيروت , ص 52
- (3) صندوق النقد العربي , الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000 , ص 352 .

من خلال ما لاحظناه في سابقا من نسبة إجمالي الدين العام وخاصة في الصادرات كانت هناك نسب كبيرة في بعض البلدان العربية , ومن مقارنتنا للتجارة العربية الاجمالية مع تجارة العالم الخارجي نلاحظ ضالة حجم التجارة العربية وخاصة في الصادرات حيث كان وزن التجارة الخارجية لثلاث سنوات متتالية فقط هي 1996,1997,1998 على التوالي 3,2% , 3,1% , 2,4% . أي ان هناك انخفاض كبير في وزن التجارة العربية الخارجية , فقد كان معدل التغير السنوي للعام 1996 في حدود 11,8%

انخفض الى 3,2% والى 20,3% بالسالب عام 1998, فالى أي مدى انحرفت التجارة العربية الخارجية وخاصة خلال السنة الاخيره , ونحن نعتقد في رأينا ان هذا الانحراف الكبير سببه العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية الى جانب عولمه الوطن العربي وانتماء بعض من الاقطار العربية والتحاقها في منظمة التجارة العالمية التي انبثقت من منظمة الجات 1995. اما وزن الاستيرادات العربية من الاستيرادات العالمية كانت للسنوات السابقة على التوالي 6,2% , 2,5% , 6,2%. مع الملاحظ ان معدل التغير السنوي ايضا للعالم الاخير 1998 كان في حدود 5,3% مقارنة مع عام 1996, 1997 حيث كانت النسب على التوالي 0,40 (بالسالب) و 40,0% بالسالب ايضا (انظر جدول 4).

جدول (4)

التجارة العربية الاجمالية , معدل التغير السنوي ومتوسط للمدة 1998-96

متوسط معدل التغير السنوي للفترة 93-97	معدل التغير السنوي			مليار دولار			التفاصيل
	1998	1997	1996	1998	1997	1996	
8,3	22,4	3,1	16,4	134,0	172,7	167,5	الصادرات العربية
4,6	2,8	2,8	4,1	147,5	143,4	139,5	الواردات العربية
10,9	2,6-	6,5	4,1	5476,5	5624,6	5279,1	الصادرات العالمية
11,2	2,3-	7,1	4,5	5635,6	5767,9	5383,5	الواردات العالمية
--	20,3-	3,2	11,8	4,2	3,1	3,2	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية %
--	5,3	4,0-	0,4-	6,2	2,5	6,2	وزن الواردات العربية في الصادرات العالمية %

المصدر (1): التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998.

(2): صندوق النقد الدولي - املاءات التجارة الخارجية.

اما بالنسبة للديون الداخلية للبلدان العربية فلا بد من تكون فكرة عن تلك الديون للبلدان العربية , فالدين العام القائم يعرف بانه حجم الافتراض السابق لتلك اللحظة والذي لم يسدد بعد وينشأ الدين العام كنتيجة لتمويل عجز الميزانية بالافتراض⁽⁵¹⁾.

فعليه فان هذا الافتراض سواء كان داخليا او خارجيا فالافتراض الداخلي حيث تقترض الحكومة من السوق المحلية , من المصارف التجارية او المصرف المركزي او من مؤسسات مالية , وغير مالية بالاضافة الى الجمهور . اذا ما نحن بصده هو توضيح الافتراض الداخلي لبعض من البلدان العربية حتى تكون على بينة واضحة لتلك الديون ومستقبلها لدى بعض الاقطار العربية حيث شهد الدين الداخلي ارتفاعا في اغلب البلدان العربية التي توفرت فيها بيانات في هذا الخصوص , فقد

(51) د. علي توفيق , مصدر سابق , ص 21.

جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999 ان القيمة الاجمالية للدين الداخلي العام للدول العربية مجتمعة مقومه بالدولار خلال عام 1998 ارتفع بنسبة 1,8% وهذه قد رفعت قيمة الدين الداخلي الى 211,9 مليون دولار أي مايعادل 42,5% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بحوالي 208,1 مليون دولار وبنسبة 40,4% من الناتج المحلي الاجنالي نهاية عام 1997 , وبهذا نلاحظ ان الدين الداخلي ارتفع بالقيمة المطلقة بنمو اكثر من 10% خلال عام 1998 في كل من الامارات العربية المتحدة- الاردن -عمان - قطر -لبنان-المغرب واخيرا اليمن .

اما نسبة لعام 1999 فان الدين العام الداخلي ارتفع في الدول العربية قرابة 3,4% ليصل الى حوالي 218,7 مليار دولار بالمقارنة مع 211,4 مليار دولار عام 1998. اما بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي فقد انخفضت بحوالي 1,2% مقارنة بمستواها المحقق خلال العام السابق لتبلغ 40,6%.(انظر الجدول 5).

جدول (5)

المديونية الداخلية للدول العربية للمدة 1997-1999

السنوات ونسبة التغير	الدين الداخلي الاجمالي		توزيع المديونية وحسب الادوات %		الرصيد القائم من اذونات ومستندات الخزينة	
	الرصيد القائم مليار دولار	النسبة الى الانتاج المحلي %	اذونات ومستندات الخزينة	تسهيلات مصرفية	القيمة مليار دولار	النسبة الى الناتج المحلي %
1997	208,1	40,4	69,4	30,6	71,6	13,9
1998	211,9	42,5	69,7	30,3	76,1	15,3
1999	218,5	40,6	43,7	56,3	95,5	18,1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للامعاء 1999,2000,ص.86,جدول 8,ص.115,جدول 4.

ملاحظة : تتضمن بياناته الجدول جميع الدول العربية باستثناء كل من العراق , السودان والسودان.

وبهذا يمكن القول بان البلدان العربية هي دول نامية ولها طموحات تتمثل في تنمية اقطارها تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية بالاضافة الى تهئية الكوادر البشرية التي تكون مؤهلة للقيام بعمليات التنمية الاقتصادية , وعليه فقد تطلب من تلك الحكومات قيامها باتوسع في الاتفاق سواء كان جاريا او رسماليا الى مستويات قد تفوق احيانا حصيلة الايرادات الامر الذي ادى قيام هذه البلدان بالاقتراض من الاسواق الخارجية , ومن مؤسسات دولية واقليمية ومن دول اجنبية بالاضافة الى الاقتراض المحلي , وعليه فان الدين العام الخارجي قد يفيد الاقتصاد من خلال مساهمة في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية بشرط ان يكون الاقتصاد قادرا على تحمل اعباء هذا الدين

وبالعكس , وقد يكون اشد خطورة على الاقتصاد المعني في مراحل لاحقة اذا ما كان الاقتصاد غير قادر على تحمل هذه الاعباء⁽⁵²⁾.

المبحث الرابع: العولمة والمديونية الخارجية – قياس الاثار في الدول العربية توصيف النموذج:

لغرض الوصول الى هدف الدراسة , وقياس اثر العولمة الاقتصادية على الديون الخارجية العربية , تم اعتماد نماذج تقديرية تمثل العلاقة بين المتغيرات المستقلة افضل تمثيل. وقد تم استخدام اربع صيغ من النماذج هي النموذج الخطي واللوغارتمي المزدوج , ونصف اللوغاريتم للمتغيرات المستقلة مره والمتغير التابع مره اخرى , وكانت النتائج لثلاث نماذج فقط والتي كانت تتلاءم مع النظرية الاقتصادية , والتي اعطت توفيق للنماذج. اما بالنسبة للاختبارات الاحصائية والتي كانت عند مستوى معنوية 5% للتعرف على مدى امكانية الوثوق بتقدير معلومات النماذج من خلال الخطا المعياري وكذلك اختيار (t) لمعرفة درجة معنوية كل متغير من المتغيرات المستقلة بالاضافة الى معامل التحديد R^2 للتعرف على اجمالي التغيرات من خلال المتغيرات المستقلة.

النماذج التقديرية لتحليل اثر المتغيرات المستقلة على الديونية الخارجية حيث كانت النتائج كالآتي:

(1) المعادلة الخطية

$$Y = -55.7 + 0.180X_1 - 0.493X_2 - 0.171X_3 + 0.00142X_4 - 13.9X_5 + 11.3X_6$$

حيث كانت المتغيرات كالآتي:

Y = اجمالي المديونية الخارجية للدول العربية.

X_1 = اجمالي الصادرات (بالدولار)

X_2 = اجمالي الاستيرادات (بالدولار)

X_3 = الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار)

X_4 = عدد السكان

X_5 = العولمة⁽⁵³⁾

(52) د. علي توفيق ونبيل عبد الوهاب لطيفة , مصدر سابق , ص 21.

(53) اعطاء صفه للسنوات التي سبقت ظهور العولمة واعتبارا من عام 1990 واعطاء واحد صحيح للسنوات اللاحقة.

X6=الاستقرار السياسي⁽⁵⁴⁾

وكانت نتائج المعادلة الخطية كالاتي:

Predictor	coef	St. Dev	t. value	P
Constant	-55.67	63.04	-0.88	0.403
X1	0.1801	0.2981	0.60	0.563
X2	-0.493	0.3166	-1.56	0.158
X3	-0.1714	0.252	-0.67	0.522
X4	0.00142	0.000733	1.94	0.088
X5	-13.92	17.32	-0.08	0.445
X6	11.311	8.494	1.33	0.220

(1) اعطاء صفر للسنوات التي سبقت ظهور العولمة واعتبارا من عام 1990 واعطاء واحد صحيح للسنوات اللاحقة.

(2) اعطاء قيمة واحد صحيح لفترة الاستقرار السياسي وصفر لعدم الاستقرار.

S=7.143 R²=0.81 R⁻²(adi).67 F=5.87 D.W=1.82

(2) المعادلة اللوغارتمية

حيث كانت كالاتي:

$$10Y^{\wedge} = -7.40 + 0.141 \text{ Log}X1 - 0.431 X2 - 0.446 \text{ Log} X3 + 2.12 \text{ Log} X3 + 2.12 \text{ Log} X4 - 0.045 \text{ Log} X5 + 0.0531 \text{ Log} X6$$

وكانت نتائجها كالاتي:

Predictor	coef	St. Dev	t. value	P
Constant	-7.404	3.553	-2.08	0.071
X1	0.1405	0.1942	0.72	0.490
X2	-0.4307	0.21228	-2.02	0.078
X3	-0.4464	0.6026	-0.74	0.480
X4	2.1205	0.8818	2.40	0.043
X5	-0.0458	0.06272	-0.73	0.486
X6	0.05311	0.03321	1.60	0.148

S=0.01963 R²=0.85 R⁻²(adi).74 F=7.89 D.W=1.85

(3) المعادلة نصف لوغارتمية للمتغيرات المستقلة

حيث كانت كالاتي:

$$Y = 1.54 + 0.0004 \text{ Log}X1 - 0.00173 \text{ Log}X2 - 0.000458 \text{ Log}X3 + 0.000004 \text{ Log}X4 - 0.0342 \text{ Log} X5 + 0.0370 \text{ Log} X6$$

Predecor	Coef	St.Dev	t.value	P
Constant	1,5420	0.1898	8.12	0.000

(54) اعطاء قيمة واحد صحيح لفترة الاستقرار السياسي وصفة للسنوات عدم الاستقرار.

X1	0.000469	0.1898	0.52	0.615
X2	-0.001729	0.000897	-1.81	0.107
X3	0.0000431	0.0000953	-0.59	0.568
X4	-0.03424	0.0000221	1.96	0.086
X5	0.03697	0.05215	-0.66	0.530
X6		0.02558	1.45	0.186

S=0.02151 R =0.82 R^2 (adi).69 F=6.35 D.W=1.85

- تحليل النماذج التقديرية

من خلال المعدلات الثلاث الانفة الذكر كان متغير السكان واضحا في تأثيره على المديونية الخارجية حيث كانت قيمة t المستخرجة من المعادلة الاولى لمتغير السكان X4 حوالي (1.94) وهي اكبر من القيمة الجدولية لها , حيث هذا المؤشر احصائيا جيدا في تأثيره على (Y) في حين قيمة $F=5.87$.

وكذلك كانت المعادلة الثانية اللوغارتمية حيث أظهرت لنا أيضا أهمية متغير x_4 (متغير السكان) في تأثيره على المديونية الخارجية حيث كانت قيمة t المستخرجة حوالي (2.40) أي اكبر من القيمة الجدولية لها بمستوى معنوية 5% في حين كان معامل التحديد $R^2 = 0.85$ وكانت قيمة $F=7.89$, في حين حددت المعادلة النصف لو غارتمية الثالثة أيضا متغير السكان حيث كانت قيمة $t=1.96$ وهي اكبر من القيمة الجدولية لها وكانت قيمة $R^2=0.82$ وقيمة $F=6.35$.

من المعادلات السابقة التي اظهرت تأثير عدد السكان على المديونية الخارجية بينما أسقطت كل من المتغيرين العولمة والاستقرار السياسي أي X_5 , X_6 ولم يظهر تأثير أي منها في المعادلات الثلاث أي ان هذين المتغيرين غير مؤثرين على المديونية الخارجية للبلدان العربية .

المبحث الخامس :الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات :

1-ارتفاع عدد السكان في الوطن العربي , حيث كانت نسبة النمو وفي معظم الاقطار العربية تصل الى حوالي 4% سنويا فيما كان هناك ضعف في معدلات النمو الاقتصادي في أغلب البلدان العربية

والتي هي تتراوح بين 1-2,5% سنويا اذ يتزايد عدد السكان في اليمن على سبيل المثال بنسبة 4% سنويا مقابل زيادة الانتاج القومي بنسبة أقل من صفر في المئة⁽⁵⁵⁾ .

2- ان تاثير العولمة على المديونية الخارجية كان ضعيفا جدا وفي بعض الاحيان بالسالب وهذا ما أظهرته المعادلات الثلاث حيث كانت قيمة (t) في المعادلات الثلاث على التوالي لهذا المتغير كالاتي (-0.80) , (-0.73) , (-0.66) أي انه غير معنوي وهذا ما يدعونا للقول إن المديونية الخارجية للبلدان بدأت بالتزايد ومنذ السبعينات على أثر انفتاح الدول العربية على البلدان الغربية وخاصة في مسألة القروض الخارجية بسبب قيام تلك الاقطار وخاصة البلدان غير النفطية في عمليات التنمية الاقتصادية والتي كانت معظمها موجهة أساسا الى الداخل باستثناء بعض من الدول العربية.

3- ان مصطلح العولمة بدأ بالظهور خلال الفترة الاخيرة من القرن العشرين أي في بداية التسعينات وانتشر عالميا بعد انبثاق منظمة التجارة العالمية عام 1995.

4- إن تأسيس المنظمة المذكورة دفع البعض من الدول العربية على القيام باتفاقيات جديدة لم تظهر نتائجها بعد خلال السنوات الاخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين .

5- السبب الرئيسي في تعميق مديونية البلدان العربية باستثناء الاقتصاد الجزئي وتبعاته لهذه الاقطار , هو القروض التي استلمتها بعض من البلدان العربية من المؤسسات المالية العالمية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتحديد و وهاتين المؤسستين العالميتين من مرتكزات العولمة الاقتصادية , حيث وقعت العديد من البلدان العربية الى استلام القروض المشروطة وقيام اصلاحات اقتصادية داخلية مثل سياسة التثبيت والاصلاح الهيكلي وكذلك (الخصخصة) ادى الى زيادة المديونية الخارجة لتلك الاقطار , مما دفعها مرات عديدة الى جدولة ديونها الخارجية مع تلك الاقطار , مما دفعها مرات عديدة إلى جدولة ديونها الخارجية مع تلك المؤسسات .

6- اما بالنسبة للاستقرار السياسي فأن هذا المتغير أيضا لم يكن مؤثر (متغير وهمي) على المديونية الخارجية حيث ظهرت فيه (t) في المعادلات الثلاث كالاتي : (1.33) , (1.60) , (1.45) على التوالي ضعيفة وليس (بالسالب) مما لم يكن له أي تأثير على المتغير التابع (Y) .

ثانيا : التوصيات

(55) د. عبد الرحمن عبد ربه البيضاني , ظاهرة البطالة ونظرة خاصة عن اليمن , مجلة الثوابت , دراسات في الاقتصاد اليمني , صنعاء 1996, ص

- 1- أهمية دراسة معمقة وتحليلية لموضوع العولمة كونها مجموعة من الظواهر الاقتصادية المتصلة والتي تشمل على تحرير الاسواق, ورفع القيود عن التجارة الخارجية وخصخصة الاصول التي ستؤدي في النهاية الى الهيمنة للبلدان الرأسمالية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية ومن ثم الشركات متعددة الجنسية. ووضع الضوابط التي تلائم معطيات البيئة المحلية العربية.
- 2- توسيع المشروعات المشتركة بين الدول العربية أي الاتجاه نحو الداخل وليس الخارج عن طريق الشركات تلك , وتوسيع القاعدة الانتاجية وكذلك توسيع الاسواق العربية من خلال التاكيد على التجارة العربية البينية.
- 3- تسهيل حركة رؤوس الاموال العربية فيما بينها للحد من القروض الخارجية , مع تبادل الخبرات المعلوماتية والمالية. وتشريع التعليمات التي تشجع وتحمي رأس المال العربي.
- 4- تنمية الكوادر البشرية العربية من خلال تطوير المناهج بما يتفق مع التوجه التكنولوجي المتطورة.
- 5- اعتماد التكنولوجيا في الوطن العربي على اعتبارها وسيلة واداة للخدمة البشرية بما تلائم مع حاجة الاقطار العربية في تحقيق الاهداف العلمية ومتنوعة .
- 6- لا ضرورة ولا حاجة للاستثمار الاجنبي بشكله الواسع والذي لا يخدم الاهداف التنموية للبلد .
- 7- تهيئة الحر للبحث العلمي في الدول العربية واشاعته بهدف تحويل المجتمع الى مجتمع يهتم بالعلوم والتكنولوجيا.
- 8- اعتماد خطة طموحة في استقطاب راسمال الفكري العربي وتطويره بدلا من الكفاءات الاجنبية. وتمكين مراجعة وتطوير الخطة التي وضعتها كل من وزارة الصحة والتعليم العالي لاعادة الكفاءات المحلية الى الداخل والاستفادة من الفرص التدريسية الخارجية وتوسيعها في هذا المجال.
- 9- تهيئة المناخ الملائم للبحث العلمي وتخصيص الاموال لتشجيع لمكافأة البحوث المتميزة .
- 10- الاستفادة من تجارب الدول الخليجية في تشجيع الاستثمار الاجنبي بما يخدم الاهداف التنموية للبلد ويحافظ على سيادته واستقلال قراراته.

المصادر والهوامش حسب ورودها في البحث

- 1- د. عبد الخالق عبد الله , العولمة جذورها وفروعها , وكيفية التعامل معها , مجلة عالم الفكر , المجلد 28, العدد الثاني , اكتوبر/ديسمبر , الكويا 1999, ص ص(39-40).
- 2- هشام جعيط , اورباوالاسلام , دار الثقافة والحداثة , بيروت 1995, ص ص (92-93).
- 3- فريد هاليداي , الاسلام وخرافة المواجهة , الدين والسياسة في الشرق الاوسط , ترجمة محمد مستجير, مكتبة مدبولي , القاهرة 1997, ص 230.

- 4- د. احمد مجدي حجازي , العولمة وتهميش الثقافة الوطنية , رؤية نقدية من العالم الثالث , مجلة الفكر , الكويت , 2000, ص125.
- 5- د. عمر صقر , العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة , الدار الجامعية , القاهرة , 2001, ص4.
- 6- بول هيرست , جراهام توميسون , مساءلة العولمة , الاقتصاد الدولي وامكانات التحكم , ترجمة ابراهيم فتحي , المجلس الاعلى للتقانة , القاهرة , 1999, ص5.
- 7- د. حميد حمد السعدون , العولمة وقضايانا , دار وائل للطباعة والنشر , عمان - الاردن , 1999-2000, ص12.
- 8- حاتم بن عثمان , العولمة والثقافة , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , تونس 1999 , ص135.
- 9- Wolfgang H. Reinicke, Clobal publie policy Washington D. C. Brooking Institute press Malcolm waters, 1995 , clobalization London, Routledge, 1998,p.66.
- 10- د. حميد الجميلي , البعد الايديولوجي للعولمة الاقتصادية وانعكاساتها على مستقبل الاقتصاد العربي , بيت الحكمة , العدد 37 , 1999 , ص40.
- 11- د. سالم النجفي , مطارحات اقتصادية حول مسألة الراسمالية "رؤية للقرن الحادي والعشرين" بيت الحكمة , العدد 37, 1999, ص68.
- 12- نايف علي عبيد , العولمة والعرب , مجلة المستقبل العربي , العدد 221, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1997, ص38.
- 13- عبد الحي يحيى زلوم , نذر العولمة , دار الفارس للنشر والتوزيع , عمان - الاردن , 1999, ص17.
- 14- جلال امين , العولمة والتنمية العربية , من حملة نابليون الى جولة الاورغواي (1798-1998) مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1999, ص190.
- 15- جلال امين , العولمة ودور الدولة , مجلة المستقبل العربي , العدد 228 شباط , 1998 , ص ص (8-9).
- 16- J. H Dunninhg, Clobalization Economic, Resbructuring and Development, Unctad U. N, 1994,p . 7.
- 17- زكي العابدي واخرون , المعنى والقوة في القطاع الدولي الجديد تقديم زكي العابدي ترجمة سوزان خليل دار سينا للنشر , ط1 , القاهرة , 1993, ص19.

- 18- علي حسين الجابري , العقلانية في العولمة , سلسلة المائدة الحرة , بيت الحكمة العولمة والمستقبل العربي , العدد 37 , بغداد , 1999, ص 19.
- 19- جاك دريدا , اطياف ماركس , ترجمة منذر عياش , حلب , 1995 , ص ص (165-181).
- 20- عصام نعمان , خمسون سنة على الاحتلال الصهيوني , ماذا بعد وماهو المطلوب , مجلة المستقبل العربي , العدد 231-1998 , ص 4 وما بعدها.
- 21- السيد ياسين , فقدان السيطرة , مصير السيادة في عصر العولمة , مجلة المستقبل العربي , العدد 230, 1998 , ص 150 نقلا عن :
- Saskia Sassen ; *losing control? Sovereignty in an Age of Globization* , New York : Columbia University press , 1996, p.148
- 22- د.كاظم عبد الواحدجاسور , العولمة والدولة الوطنية القومية العربية, المجلة الثقافية , العدد 50 , حزيران-اب , 2000, ص 21.
- 23- احمد ثابت العولمة والخيارات المستقلة , مجلة المستقبل العربي , العدد 240 في 1992/2 مركز دلائسات الوحدة العربية , بيروت 1992 , ص 10.
- 24- تقرير عن التنمية البشرية لعام 1997 , برنامج الامم المتحدة الالمانى , ص 82.
- 25- J.Fried man , *Global stsem, Globalization and the parameters of modernity in M.Featherston al , ed , Globalization* , 1995, p p (69-91).
- 26- د. عبد الكريم كامل ابو هات , الشركات المتعددة الجنسية والعولمة , دراسة في التحولات الاساسية , بيت الحكمة , سلسلة المائدة الحرة , 37 , العولمة والمستقبل العربي , بغداد , 1999 , ص ص (80-81) .
- 27- يتركز نشاط الشركات متعددة الجنسية في ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية , تتركز فيها ثروة نقدية بحوالي 20 تريليون دولار أي اكثر من 80% من اجمالي الناتج القومي العالمي , بحوالي 85% من اجمالي التجارة الخارجية , وهذه المناطق الثلاث هي دول السوق الاوربية المشتركة , منطقة التجارة الحرة لدول امريكا (النافتا) والمنطقة الثالثة هي اليابان والصين ودول جنوب شرق اسيا.

لمزيد من الاطلاع انظر :

John Allen crossing Borders : Foot lopse Multinationals in John Allen and chris Hammett edi 1995,pp(53-62).

- 28- تضاعفت التجارة الخارجية العالمية بالنسبة للنتاج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1995-85) حوالي ثلاث مرات عن العشر سنوات السابقة تلك الفترة , وذلك بسبب التطورات التي اتخذت على

تحرير التجارة في ظل (الجات) وقيام عدد من التكتلات الاقتصادية . لمزيد من الاطلاع انظر . محمد صقر , مصدر سابق , ص9.

29- صالح صالحي, ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي , مجلة دراسات اقتصادية , العدد الاول , السادسي الاول , الجزائر , 1999 , ص188.

30- Mohamad A El Erian ; Growth and stability in the Middle East and North Africa (washington D.C, International Monetary Fund , 1996 p.7)

31- Diwan, External Finance in the Middle East (cairo Economic Research forum, 1993 , p.1).

32- التقرير العربي الاقتصادي الموحد عام 1990,1991.

33- د.حسين مرهج العماش , المتاخرات والتنمية , مراجعة عربية , مجلة شؤون عربية , العدد 78 , القاهرة , 1994, ص155.

34- صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي لعام 1999, ص ص (125-126).

35- التقرير العربي الاقتصادي الموحد لعام 2000, ص156.

36- د.علي توفيق ود.نبيل عبد الوهاب لطيفه , سياسة الدين العام في البلدان العربية , صندوق النقد العربي , سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل , العدد 4 , من 28-31 مارس 1998 , ابوظبي , ص 21 .

.....

.....

.....